

فاعلية أداء أجهزة التدقيق الداخلي في مكافحة
الفساد الإداري والمالي: دراسة استطلاعية تحليلية
لآراء عينة من المدققين الداخليين العاملين
في جامعة القادسية

د. أسيل جبار عنبر

ديوان الرقابة المالية الإتحادي

م.د. ضياء زامل خضير

جامعة القادسية

المستخلص:

تواجه مهنة التدقيق الداخلي حالياً انتقادات حادة من الأفراد والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، بسبب ضعف وتهاون مكافحتها للأشكال المختلفة للفساد الإداري والمالي، وعليه استهدف البحث بشكل أساس تحليل فاعلية أداء أجهزة التدقيق الداخلي العاملة في المؤسسات الحكومية في مكافحة الفساد الإداري والمالي.

ولتحقيق أهداف هذا البحث قام الباحثين بتطوير استبانة وزعت على عينة من المدققين الداخليين العاملين في جامعة القادسية، وقد تضمنت الاستبانة جزأين: يمثل الجزء الأول المعلومات العامة لأفراد عينة البحث، أما الجزء الثاني فيتكون من محورين رئيسيين انتظمت تحتها (20) فقرة لجمع البيانات من عينة عشوائية قوامها (50) مفردة مستردة من أصل (41) مفردة، وفي ضوء ذلك جرى جمع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

وخلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات منها: إن التطبيق السليم للخطط والإجراءات الموضوعية من قبل أجهزة التدقيق الداخلي بأعلى مراتب الفاعلية له دور واضح في مواجهة الفساد الإداري والمالي، كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بأن الاتجاه العام لأفراد عينة الاستبانة يسير نحو (الأثر عال بشدة) في تقييم تأثير مهام أجهزة التدقيق الداخلي على رفع فاعلية أدائها في الكشف عن مفاصل الفساد الإداري والمالي في المؤسسات.

وأخيراً تم تقديم مجموعة من التوصيات في ضوء ما توصل إليه البحث من استنتاجات أهمها: إعادة النظر بالخطط والإجراءات المعتمدة من أجهزة التدقيق الداخلي في أداء عملها، وبما يكفل التطبيق السليم للعمل المنفذ ومناهضة الفساد بأشكاله كافة، والعمل على بناء مهارات ومعارف أجهزة التدقيق الداخلي بصورة مستمرة، بما ينعكس إيجاباً على فاعلية أدائها في محاربة الفساد الإداري والمالي والحد منه.

Abstract:

The internal audit profession is currently facing sharp criticism from individuals, civil society and non-governmental organizations because of the weakness and complacency of combating various forms of administrative and financial corruption. Accordingly, the research aimed mainly at analyzing the effectiveness of the performance of the internal audit services working in government institutions in combating administrative and financial corruption. The results of the statistical analysis showed that the general trend of the sample of the sample is going to (the effect is very high) in evaluating the impact of the internal audit functions on raising the effectiveness of its performance in detecting the joints of administrative and financial corruption in the institutions. Finally, a number of recommendations were presented in the

light of the findings of the research, the most important of which are: re-examining the plans and procedures adopted by the internal audit services in the performance of their work and ensuring the proper implementation of the work carried out and against corruption in all its forms and work on building the skills and knowledge of the internal audit services Continuous, and reflected positively on the effectiveness of its performance in the fight against administrative and financial corruption and reduce it.

مقدمة

في وقتنا الحاضر، ونتيجةً للوهن الإداري والمالي الذي يعصف بمؤسساتنا المختلفة، تتجه الأنظار نحو أجهزة التدقيق الداخلي للوفاء بمسؤولياتها أمام إدارات تلك المؤسسات عن طريق القيام بالوسائل والإجراءات اللازمة لفحص وتقييم النواحي المحاسبية والمالية والتشغيلية والحد من التجاوزات الإدارية والمالية وتقديم ضمان مقبول بأن العمليات يتم تدقيقها ومتابعتها باستمرار، وأنها تسهم في تحقيق أهداف المؤسسة، وإذا لم يكن كذلك، فإن هذه الوظيفة تسهم في تفشي الخلل والمخالفات التي تشجع على نمو الفساد وأنواعه الخطرة التي يزداد انتشارها بين صفوف المؤسسات بقوة.

في ضوء ما سبق، فقد ضم البحث خمسة محاور، تناول المحور الأول منهجية البحث ودراسات سابقة، فيما خصص المحور الثاني للإحاطة بالإطار النظري للفساد الإداري والمالي في حين تناول المحور الثالث أداء أجهزة التدقيق الداخلي، بينما كرس المحور الرابع لبيان الجانب التطبيقي عن طريق استطلاع وتحليل النتائج وفق استبيان مُعد لغرض البحث، أما المحور الخامس فقد عرض مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي يراها لحل مشكلة البحث، مع إثبات الفرضيات التي انطلق منها. الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري والمالي، أجهزة التدقيق الداخلي، فاعلية الأداء.

المحور الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة

1- منهجية البحث: تتضمن مشكلة البحث وأهدافها وأهميته وفرضياته، علاوةً على منهج البحث، ووفق الآتي:-

أ- مشكلة البحث Research Problem

تتلخص مشكلة البحث في تزايد الانحرافات المالية والإدارية والفنية نتيجة لعدم قيام أجهزة التدقيق الداخلي العاملة في أغلب المؤسسات الحكومية بالتطبيق السليم للخطط والإجراءات الموضوعية من قبلها، إضافة إلى ضعف الأساليب والأدوات التي تعتمد عليها في أداء عملها، مما يؤثر بالنتيجة سلباً على فاعلية أداء تلك الأجهزة باتجاه محاربة الفساد الإداري والمالي.

ب- أهداف البحث Research Objectives

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أولاً- الخوض في موضوعة الفساد الإداري والمالي، مع توضيح الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي. ثانياً- إجراء دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عدد من المدققين الداخليين العاملين في رئاسة جامعة (القادسية) الحكومية، وعرض وتحليل الإجابات عن طريق استبانة مُعدة لهذا الغرض، مع مناقشة ما يسفر عنه البحث من نتائج.

ج- أهمية البحث Research Significance

تتجلى أهمية البحث من سعيه للتأكد من فاعلية أداء أجهزة التدقيق الداخلي بصفقتها الأداة التي تستند إليها الإدارات العليا في المؤسسات الحكومية كافة للتحقق من حسن تنفيذ الأنشطة والمهام بشكل دقيق ووروفق الضوابط الموضوعة للعمل، وبما يكفل تعزيز دور تلك الأجهزة في مكافحة الفساد الإداري والمالي.

د- فرضيات البحث Research Hypothesis

بُني البحث على الفرضيات الآتية:

أولاً- لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0,05)، بين التطبيق السليم للخطط والإجراءات الموضوعة من قبل أجهزة التدقيق الداخلي وبين زيادة فاعلية أدائها في مواجهة ظاهرة الفساد الإداري والمالي.

ثانياً- لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0,05)، بين فاعلية أداء أجهزة التدقيق الداخلي وبين تأثيرها في الكشف عن مفاصل الفساد الإداري والمالي داخل المؤسسة).

هـ- منهج البحث Research Methodology

أولاً- المنهج الوصفي: إذ تم الاعتماد في الحصول على البيانات المطلوبة لمناقشة مشكلة البحث وإثبات ما أنطلق به من فرضيات على ما متوافر من كتب وبحوث ودوريات (عربية وأجنبية) في مكتبة ديوان الرقابة المالية الإتحادي والمكتبات العامة الأخرى، إضافة إلى البحوث والدراسات المنشورة على الشبكة الدولية (الإنترنت).

ثانياً- المنهج التحليلي: عن طريق القيام بدراسة استطلاعية تحليلية لآراء عدد من المدققين الداخليين العاملين في جامعة القادسية بإعداد استبانة إحصائية وزعت على عينة قوامها (50) مفردة تم استرداد ما نسبته (82%) منها (أي ما يعادل (41) استبانة)، كما تم استخدام الأسلوب العشوائي في اختيار هذه العينة، وفي ضوء ذلك جرى جمع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام برمجية SPSS (Statistical Package for Social Sciences) لتحليل البيانات والتوصل إلى النتائج.

2- دراسات سابقة:

يتطلب منهج البحث العلمي الإطلاع على الدراسات والأدبيات التي تناولت موضوع الدراسة الحالية من جوانب متعددة، إضافة إلى تحديد موقع الدراسة الحالية وما انفردت به عما سبقها من دراسات، ومن بين أهم الدراسات التي تناولت الدور الرقابي في مكافحة الفساد الإداري والمالي ما يأتي:

أ- دراسة (عنبر، 2016) بعنوان: (الرقابة الداخلية ودورها في الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات العامة)

سعت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم الرقابة الداخلية ومكوناتها وعناصرها، والتعريف بمعايير التدقيق الداخلي وتقسيماتها، إضافة إلى توضيح ظاهرة الفساد الإداري والمالي من حيث المفهوم والأشكال والآثار، مع التطرق لأمثلة من تفاصيل خطة العمل الموضوعة على وفق الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في جمهورية العراق للسنوات (2010 - 2014) والتي كانت دوائر الرقابة الداخلية من ضمن الجهات المسؤولة عن متابعة تنفيذها لمعالجة الظواهر السلبية المدرجة فيها، إضافة إلى وضع إطار مقترح لـ (دليل الإدارات في تصميم نظام الرقابة الداخلية على وفق معايير التدقيق الداخلي الدولية)، إذ تفتقر الإدارات في القطاع الحكومي في جمهورية العراق إلى الإمكانيات والمؤهلات اللازمة لتصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية، وإعداد مدققين داخليين ممن يمتلكون الكفاءة المطلوبة.

وقد سجلت الباحثة مجموعة من الاستنتاجات أهمها عدم وجود جهة مهنية تتبنى مسؤولية الإهتمام بشؤون مهنة المدقق الداخلي والعاملين تحت لوائها في جمهورية العراق، إضافة إلى الإفتقار لوجود شهادات تخصصية تمنح في هذا المجال، وكما هو معمول به أصلاً في الدول الأخرى، كما عرضت الباحثة مجموعة من التوصيات أبرزها بذل الجهود لتشكيل جهة سائدة تُعنى بعمل المدققين الداخليين وتعمل على تنمية قدراتهم المهنية، إضافة إلى إستحداث قسم خاص بالرقابة الداخلية في الجامعات والكليات تمنحهم شهادات متخصصة في هذا المجال، والذي يضمن تخريج ملاكات قادرة على رصد حالات الفساد والغش والنزغات التي تواجه الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة لمخاطر متعددة، علاوة على تخطي أي ضعف في الأداء، مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة بأعلى مراتب الكفاءة والجودة.

ب- دراسة (كاظم، 2008) بعنوان: (دور أجهزة الرقابة ومسؤوليتها في منع واكتشاف التلاعب والمخالفات)

يرمي البحث إلى تسليط الضوء على التصرفات والأفعال الاحتيالية التي تسبب التحريفات الجوهرية ذات الأثر المادي في القوائم المالية لمختلف الوحدات الاقتصادية، مع إعداد برنامج تدقيق مقترح للكشف والحد من حالات التلاعب والمخالفات.

ولقد تمثلت مشكلة البحث في زيادة وتنوع حالات التلاعب والمخالفات وانتشار ظاهرة الفساد الإداري في أغلب الوحدات الاقتصادية، إذ إن التدقيق الخارجي لا يوفر التأكيد المطلق بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية بسبب الاعتماد على التدقيق الاختباري وحقيقة كون معظم الأدلة المتوافرة للتدقيق الخارجي هي أدلة مقنعة وليست مطلقة بطبيعتها، وكذلك لما للقيود الملزمة لأي نظام محاسبي أو نظام رقابة داخلية من تأثير في عملية الحد أو الاكتشاف للتلاعب والمخالفات في القوائم المالية، فضلاً عن ضعف كفاءة أجهزة التدقيق الداخلي بشكل عام، واحتمال تجاوز متطلبات وضوابط هذه الأنظمة من الإدارة العليا، كما أن التحريفات والتلاعبات يمكن إخفائها بمهارة قد لا يمكن اكتشافها بسهولة.

وقد توصل الباحث إلى جملة من النتائج منها: تبني نظام رقابة شامل من قبل الإدارات وتحديث وتطوير ذلك النظام باستمرار بما يحقق أهداف الوحدة ويؤدي إلى اكتشاف حالات التلاعب والمخالفات ومنع حدوثها أو الحد منها، مع الاهتمام بقسم التدقيق الداخلي في الوحدات الاقتصادية ومنحه الاستقلال المناسب لأداء أعماله بدقة وموضوعية.

ج- دراسة (القيسي، 2007) بعنوان: (دور إجراءات التدقيق في محاربة الفساد الإداري والمالي) بينت هذه الدراسة أثر الفساد الإداري في تطور البلدان عن طريق إعاقته التطور الاقتصادي وهدم الديمقراطية بإفساد الأجهزة والهيئات التشريعية بإنخفاض المساءلة والمحاسبة والتدخل في صنع السياسات، كذلك منح قضية الفساد أهمية أكبر بوصفها إحدى المشكلات الاقتصادية التي تؤثر على التنمية الاقتصادية.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: عدم توافر ملاك كفوء ذي مستوى تأهيل علمي و عملي في مجال المحاسبة وذي خبرة مناسبة للعمل في أقسام (الحسابات والمالية والرقابة)، مما يؤدي إلى عدم إمكانية اكتشاف التجاوزات في المعاملات المالية أو أية مخالفات مالية ورشاوى أو اختلاس أو محسوبية، أضف إلى ذلك ضعف تحقيق المفتش العام وهيئة النزاهة للهدف المنشود من إنشائهما والذي ينعكس بالنتيجة النهائية على زيادة تعقيد العمل الإداري الذي كان يقوم به ديوان الرقابة المالية الإتحادي بمفرده بكفاءة أفضل مما هو عليه الآن.

د- دراسة (Khan، 2006) بعنوان: (Role of Audit in Fighting Corruption) رامت هذه الدراسة توضيح دور التدقيق في مكافحة الفساد ومعرفة آراء بعض المدققين ومخاوفهم في مناهضته باعتبار المدققين الخارجيين أحد الخيارات للحد من الفساد وتعزيز عملية التدقيق بالاعتماد على المنهجية في التخطيط والتنفيذ والتقرير.

توصلت الدراسة إلى إن تدقيق الفساد مفهوم جديد بالمقارنة مع تدقيق حسابات الغشو الاحتيال، وإن مكافحة الفساد يشكل تحدياً كبيراً للمدققين للمخاطرة المفروضة في المجالات التي لا تتوفر فيها أدلة إثبات لأن المدققين قد لا يستطيعون الإضطلاع بدور واضح في اكتشاف الفساد، وإنما الإسهام فقط في تحديد المجالات التي تكون فيها فرص أكبر للفساد.

في ضوء ما عرض من دراسات سابقة، يمكن للباحثين إستخلاص الآتي:

- أ- تطرقت الدراسات السابقة إلى تحليل صور الفساد الإداري والمالي ودوافعه، وبيان أثره في إعاقة تطور البلدان وهدم الديمقراطية مع إفساد الأجهزة والهيئات التشريعية عن طريق تدني مستوى المساءلة والمحاسبة، بوصفها إحدى المشكلات التي تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، كما أظهرت الدراسات والأدبيات السابقة دور دوائر الرقابة الداخلية بصفقتها أحد الجهات المسؤولة عن متابعة تنفيذ خطة العمل الموضوعية على وفق الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في جمهورية العراق للسنوات (2010-2014) ومعالجة الظواهر السلبية المدرجة فيها، إضافة إلى وضع إطار مقترح لـ (دليل الإدارات في تصميم نظام الرقابة الداخلية على وفق معايير التدقيق الداخلي الدولية،
- ب- تشترك الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة ببعض الجوانب، إلا إن ما يميزها عن سابقتها أنها سعت إلى تحليل فاعلية أداء أجهزة التدقيق الداخلي العاملة في المؤسسات الحكومية في مكافحة الفساد الإداري والمالي عن طريق استطلاع وتحليل آراء عينة المدققين الداخليين العاملين في إحدى الجامعات الحكومية وتشكيلاتها.

المحور الثاني: الإطار النظري للفساد الإداري والمالي

1- مفهوم الفساد الإداري والمالي

في عالم ممتلئ بالحروب، والفوضى، والشر والمعاناة، يتنامى الفساد بكل أنواعه ويعدو مسرعاً كالبرق في جميع المجالات وعلى مستوى مختلف الدول، كما إنه يشكل ظاهرة خطيرة تئن البشرية منها وتُعاني منها جميع الدول مع اختلاف حجمه وصوره بحسب اختلاف مستوياتها الثقافية والاجتماعي والسياسي، والقوانين التي تنظم عملها، تلك الظاهرة التي أضحت تستشري في مختلف المجالات في سبيل إعاقة تقدم الأمم وتطورها.

ويُعد الفساد الإداري والمالي واحداً من أهم أنواع الفساد وأخطرها والذي يُشكل بوجوده أبعاداً خطيرة تهدد المجتمع بأشكاله المختلفة (عنبر، 2012: 20)، فهو يصيب الدولة ومؤسساتها ويتمثل بمجمل المخالفات الإدارية والمالية التي تؤثر على سير العمل فيها، وقد ارتبط هذا النوع من الفساد بالوظيفة العامة والموظف العمومي، ويمكن تعريفه بأنه "الاستغلال أو التوظيف غير المشروع من قبل الموظف للصلاحيات الإدارية أو المنصب الحكومي المخول له بنفسه أو من خلال غيره، وقد يكون هذا

الاستغلال لأغراض شخصية أو نفعية أو لميول سياسية أو قبلية، أو هو كل ما يخل بحيادية أو عدالة العمل الحكومي والإداري"، (حسن، 2010: 10)، ويُعرّف كذلك بأنه "قيام بعض الموظفين باستغلال نفوذهم لممارسة سلوكيات غير قانونية من أجل تحقيق مصالح مادية أو معنوية"، (محمد، 2009: 103)، ويُعرّف أيضاً بأنه "إساءة استغلال السلطة المرتبطة بمنصب معين بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب المصالح العامة ومنه إصدار قرارات لتحقيق مصالح شخصية"، (عبدالله، 2009: 196).

ويرى الباحثين إن الفساد الإداري والمالي يمثل سلوكاً خطراً وجد من يرعاه ويقوده إدارياً ومالياً نتيجةً للإهمال والمغالطة في المفاهيم والانحدار في السلوك الإنساني وانعدام العدالة والشفافية وغياب الوازع الديني وإضعاف قواعد وإجراءات العمل الرسمية دون إنزال العقوبة على مرتكبي هذا النوع من الفساد أيّاً كانوا وأي منصب شغلوا.

وعبر التاريخ نجد أن ما من دولة تهاوت، ولاكيان عصف به، ولاملكة أو إمبراطورية زالت وتلاشت إلا وكان الفساد الإداري والمالي إحدى الأسباب الرئيسة في ذلك، فالفساد الإداري والمالي ظاهرة قديمة قدم الإنسان منذ أن تكونت الدولة وتوزعت مؤسساتها، وهي ليست من الظواهر المحلية فقط، بل هي ذات بعد عالمي، لها مسبباتها التي تبدأ من الإنسان فالمؤسسة (جبريل، 2010: 101)، ما يتطلب بذل جهوداً حثيثة لاستئصال هذه الظاهرة وإيقاف عملية تداولها قبل أن تصبح داء مستعصي لن تجد معه لقاحات الرقابة ولا أدوية التتبع والمحاسبة (عنبر، 2012: 20).

2- صور الفساد الإداري والمالي

يظهر الفساد الإداري والمالي بصور كثيرة ويرتدي عشرات الأقنعة، وله قدرة عالية على تطوير أساليبه في التحايل والالتفاف حول الأنظمة التي تُسن لمقاومته، ومن أهم صوره ما يأتي:

أ- الرشوة، وهي صورة يتلمسها كل ذي حس في تعامل وسلوك الموظف مع عامة المجتمع عندما يريد استغلال سلطته، وقد عرفت الرشوة عند صغار الموظفين وعند كبار المديرين وهي تختلف بشكلها وطبيعتها فقد تكون (ذات قيمة مادية) أو تكون (ذات طبيعة عينية) وقد تأخذ مفاهيم وتفسيرات عدة، فمنهم يسميها (هدية)، ومنهم من يسميها (مساعدة)، ومنهم من يسميها (إكرامية) والكل يعي أنها (رشوة) مهما اختلفت التسميات (داود، 2003: 49).

ب- السرقة والاختلاس سواء للمال أو لبعض المواد والأدوات والمعدات المخصصة للمنفعة العامة.

ج- هدر المال العام والتبذير في استخدام المال العام واستنزافه مثل سوء استخدام الأجهزة والسيارات أو عدم الترشيح في الشراء ومراعاة الجودة أو بيع الممتلكات العامة بأقل من سعر السوق بكثير ... الخ.

د- التلاعب بشروط ومواصفات العقود، فقد يتم التعاقد رسمياً لتنفيذ مشاريع معينة بمواصفات ومعايير دولية وذات جودة عالية إلا أن التنفيذ الفعلي يكون بمواصفات ضعيفة وسيئة وهذا نوع من أنواع التحايل للاستحواذ على المال العام بالباطل.

هـ- غسل الأموال من صور الفساد أيضاً من خلال التغطية على بعض الأنشطة غير المشروعة مثل الاتجار بالمخدرات وتحويل تلك الأموال عبر حسابات مختلفة بين الدول لإخفاء مصدرها الحقيقي.

و- قبول الهدايا والإكراميات بدون وجه حق وتدرج هذه الهدايا بحسب أهمية الخدمة ومركز الموظف بدءاً من بعض المقتنيات البسيطة (كالأقلام، والساعات) وانتهاءً بالسيارات الفارهة والفلل والمساكن والرحلات الترفيهية المجانية، ولا تقتصر الهدايا على الموظف نفسه، بل تمتد أحياناً لتشمل على أفراد أسرته وبعض أقرابه.

ز- التلاعب بمحتويات الملفات في الجهات الرسمية، إذ يتقاضى الموظف مبالغ مالية أو هدايا عينية مقابل تعديل أو تصوير أو نزع بعض الوثائق الرسمية.

ح- إنشاء مشروعات وهمية وصرف مستحققاتها من الموازنة العامة للدولة، وهذه المشروعات قد لا تنفذ على أرض الواقع أو تكون تكلفتها وحجمها الفعلي أقل بكثير مما قدم وصور في الأوراق الرسمية.

ط- إستغلال الأجهزة المكتبية لأغراض شخصية، مثل المبالغة في استخدام أجهزة الهاتف والفاكس والانترنت والحاسب الآلي لأغراض خاصة وتحميل الرسوم والنفقات للجهاز العام.

ي- استخدام بعض وسائل النقل للأغراض الخاصة، إذ تستخدم المركبات الخاصة بجهة العمل لخدمة أغراض شخصية كالنقلات الأسرية أو نقل الأمتعة الخاصة، وفي بعض الحالات تأجير تلك المركبات المملوكة للدولة لآخرين مقابل مبالغ مالية أو خدمات مقايضة (السالم، 2009: 7-12).

3- خصائص الفساد الإداري والمالي

يتميز الفساد الإداري والمالي بعدد من الخصائص الآتية (الحراشة، 2003: 41) و(الناصر، 2002: 70)، و(الأمم المتحدة/ الفساد في الحكومة، 2004: 52) و(سعيد، 2007: 26):

أ- السرية: إذ تعد السرية من أهم خصائص الفساد الإداري والمالي، بسبب ما يتضمنه من ممارسات غير مشروعة من وجهة النظر القانونية أو المجتمعية أو ربما الاثنين معاً، وهي سمة مرافقة للفساد الإداري والمالي في أغلب الأحيان إلا أنه من الممكن أن تصبح ممارسة الفساد مألوفاً في حالة استئثار بعض مظاهر الفساد الإداري والمالي في المجتمع وتعايشه معها حتى تصبح شيئاً عادياً غير مستهجن وهذه المرحلة تعد من أخطر المراحل على المجتمع.

ب- يتضمن أكثر من شخص واحد: إن الفساد الإداري والمالي في الغالب يتضمن أكثر من شخص واحد، كما تكون هنالك علاقة تبادلية للمنافع والالتزامات بين أطراف العملية.

ج- **سريع الانتشار:** يتميز الفساد الإداري والمالي بهذه الخاصية فهو كالسرطان ينخر أعضاء الجهاز الإداري تدريجياً إذا وجد البيئة الملائمة، إذ يزداد نفوذ الفاسدين وسلطتهم مما يعطيهم القوة للضغط على سائر الجهاز الإداري، كما أن هذه الخاصية لا تقتصر على حدود الجهاز الإداري بل لها سمة عالمية أي أنه قابل للانتقال من دولة إلى أخرى خصوصاً في ظل العولمة.

د- **مرتبط بمظاهر التخلف الإداري:** يترافق وجوده بأحيان كثيرة ببعض مظاهر التخلف الإداري مثل تأخير المعاملات، وسوء استغلال الوقت وغيرها من المشكلات التي تشكل أرضية خصبة للفساد الإداري والمالي، مما يؤدي إلى ظهور شعور عام لدى العناصر الصالحة في الجهاز الإداري بعدم الراحة وفقدان الحافز للعمل الجاد وخوفهم من أذى العناصر الفاسدة خاصة فيما إذا كانوا من أصحاب القرار، وهذا ما يؤدي إلى حماية المنحرفين وعدم كشف انحرافاتهم أو التقليل من خطورتها والآثار الخطيرة التي يمكن أن تترتب من جراء ممارساتهم الفاسدة، التي يمكن أن تمتد إلى خارج الجهاز الإداري لتؤثر على المجتمع ككل (موحي وحسين، 2015: 102).

المحور الثالث: الإطار الفكري للتدقيق الداخلي ودوره في الحد من الفساد الإداري والمالي

1- مفهوم التدقيق الداخلي

يُعد التدقيق الداخلي وظيفة رقابية تُمارس في المؤسسات المختلفة منذ قرون مضت وهي تتبع من الوظيفة الرقابية لإدارة المؤسسة وتتأثر بأهدافها وتتطور مع تطورها (الطفي، 2007: 460)، كما يُعد التدقيق الداخلي من الوسائل الفعالة للرقابة الداخلية، ويقوم به موظفون تابعون لإدارة المشروع باعتباره مجموعة من أنظمة أو أوجه نشاط مستقل تنشئه الإدارة للقيام بخدماتها في تحقيق العمليات بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، والتأكد من كفاية الإحتياطات المتخذة لحماية موجودات وممتلكات المشروع، والتحقق من تطبيق موظفي المشروع السياسات ووسائل الرقابة في أداء أغراضها واقتراح التحسينات الواجب إدخالها وصولاً إلى حدود الكفاية الإنتاجية القصوى للمشروع (الحديب، 2010: 142).

ولقد نشأ الطلب على التدقيق الداخلي بصورة أكثر جدية خلال الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) وبعد الحرب العالمية نتيجة لإفلاس العديد من الوحدات الاقتصادية وتحمل إدارتها المسؤولية عن ذلك، فضلاً عن حاجة إدارات هذه الوحدات لمتابعة مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية لديها، الأمر الذي دفعها إلى إنشاء وظيفة التدقيق الداخلي لتكون العين الساهرة لها في فحص وتقييم فعالية جميع أنظمة الرقابة لإنجاز مهامها من التحقق والتحليل والتقييم لجميع أوجه ومجالات النشاط والخطط والأهداف التي تسعى هذه الوحدات إلى تحقيقها باعتبار إن وظيفة التدقيق الداخلي هي جزء من نظام الرقابة الداخلية، إذ إنها تشكل بؤرة هذا النظام وصمام الأمان له، وخصوصاً بعد إبلاء هذه

الوظيفة أهمية فريدة سعياً إلى تحويلها من وظيفة رقابية في الوحدة الاقتصادية إلى مهنة معترف بها من قبل المنظمات المهنية المحاسبية الدولية (بكري، 2000: 20) نقلاً عن (المدهون، 2011: 15) تركز على الحوكمة والمخاطر وضوابط الرقابة الداخلية وهي توجد التحسين الأعمال وزيادة القيمة المضافة (الطفي، 2007: 460).

من جانب آخر، فقد تعددت التعريفات التي أطلقت بشأن التدقيق الداخلي، فقد عرّف من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في معيار التدقيق الدولي المعد لرقم (610) بأنه نشاط تقييم، يتم تقديمه كخدمة للمؤسسة، وتشتمل وظائفه (من بين أمور أخرى) على فحص وتقييم ومراقبة كفاية وفاعلية الرقابة الداخلية الاتحاد الدولي للمحاسبين، (2012: 630) وعرفه (الخطيب، 2010: 130) كذلك بأنه مجموعة من الأنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل الوحدة الاقتصادية تنشئه الإدارة بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، والتأكد من كفاية الاحتياطات المستخدمة لحماية موجودات وممتلكات المشروع، والتحقق من إتباع الموظفين للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وقياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء مهامها واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها وذلك حتى تصل الوحدة الاقتصادية إلى درجة الكفاءة الإنتاجية القصوى.

في ضوء القدرات الحالية. كما يُنظر إلى التدقيق الداخلي على أنه تدقيق العمليات والسجلات بصورة مستمرة ويتم تنفيذه داخل المشروع بواسطة جهاز وظيفي معين للقيام بهذا العمل، ووجود مثل هذا الجهاز الوظيفي يؤدي إلى ضمان إن النظام المحاسبي كاف ويتم تنفيذه طبقاً للإجراءات المخططة كما يترتب عليه تسهيل تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية (جمعة، 2009: 27).

وتتجلى أهداف ومهام وظيفة التدقيق الداخلي بالآتي (الوردات، 2014: 37):

أ- التأكد من مدى ملائمة وفعالية السياسات وإجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة وظروف العمل والتحقق من تطبيقها.

ب- التأكد من التزام الإدارات والدوائر من خلال ممارسة أعمالها بتحقيق الأهداف والسياسات والإجراءات المعتمدة خلال فترة زمنية او مالية معينة.

ج- إقتراح الإجراءات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية الدوائر التنفيذية والأنشطة تأكيداً للمحافظة على الممتلكات والموجودات.

د- التأكد من صحة البيانات، ومدى اعتماد العمليات، ودراسة الضبط والفحص عليهما من خلال مراجعة وتقييم إدارة المخاطر الداخلي وتدقيق البيانات.

هـ- مراجعة إجراءات إدارة المخاطر وما اشتملت عليه من مراكز الخطر.

و- مراجعة فعالية الأساليب المعتمدة لتقييم تلك المخاطر.

ز- التأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها.

ح- إعداد تقارير مفصلة ودورية بنتيجة التدقيق ورفعها إلى أعلى سلطة تنفيذية.

ويمكن القول إن وظائف التدقيق أشبه ما تكون بالخدمات الوقائية لأنها تحمي أموال المشروع وتحمي الخطط الإدارية من الانحراف، كذلك هي إنشائية لأنها تضمن دقة البيانات المستعملة من قبل الإدارة في توجيه السياسة العامة للمشروع، ولأنها تدخل التحسينات والتعديلات اللازمة على الإجراءات الإدارية والرقابية لتنمashi والتطورات الحديثة (عبدالله، 2007: 181).

2- أنواع التدقيق الداخلي:

توجد عدة أنواع للتدقيق الداخلي وفق مجال الاهتمام الذي ينصب إليه النشاط، إذ ينقسم التدقيق الداخلي إلى:

أ- **التدقيق المالي:** وهو المجال التقليدي للتدقيق الداخلي، ويهتم أساساً بتتبع القيود المحاسبية للأحداث التي تحصل داخل المؤسسة والعمل على تدقيقها حسابياً ومستندياً، كما يتناول التدقيق المالي التحقق من وجود الموجودات مع توافر الإجراءات المناسبة لحمايتها والحد من إختلاسها، كما يشتمل على فحص النظام المحاسبي ومدى فعاليته (عثمان، 1999: 138-139).

ب- **تدقيق الالتزام:** ويسمى أيضاً تدقيق الرقابة، وهو ذلك النوع من التدقيق الذي يقوم بالتأكد من تطبيق السياسات، والعمليات، والإجراءات للضوابط الرقابية المالية والتشغيلية، ومدى تطبيق القوانين الموضوعية بصورة أصولية، إضافة إلى التأكد من أن إجراءات الجودة الموضوعية من قبل المؤسسة أو من قبل جمعيات مهنية قد طبقت بصورة جيدة (أحمد، 2009: 35).

ج- **التدقيق التشغيلي:** هذا النوع من التدقيق يتجاوز دور المدقق الداخلي فيه من الناحية المحاسبية إلى جميع أقسام المؤسسة وذلك لأجل معرفة مدى الالتزام بتنفيذ سياسة الإدارة، وهو اصطلاح يعبر عن أهمية دور التدقيق الداخلي في مجال خدمة الإدارة، فعلى سبيل المثال عند قيام المدقق الداخلي بتدقيق نشاط قسم المشتريات في المؤسسة فهو لا يكتفي بالأساليب الكمية فقط لتقويم كفاية الشراء، بل يتأكد أيضاً من تنفيذها السياسة العامة للشراء، وإن إختيار مصادر الشراء يتم وفق أسس موضوعية وإن هنالك تهاون بين قسم المشتريات والأقسام الأخرى، كما إن علاقتها مستمرة بالسوق وتتوافر للمؤسسة دراسات خاصة للمفاضلة بين الشراء وبين التصنيع الداخلي (عثمان، 1999: 138-139).

د- **التدقيق الإداري (التنفيذي):** يتجاوز هذا النوع دور المدقق الداخلي هنا الناحية المحاسبية إلى جميع أقسام المؤسسة، ويروم فحص ودراسة وتقييم الأهداف والخطط والسياسات والإجراءات والنظم والأساليب الرقابية وطرائق ووسائل التشغيل والإمكانات المادية والبشرية والأداء الفعلي ونتائجه،

ويشتمل على عملية تقييم جودة أسلوب إدارة المخاطر والرقابة ضمن نطاق أهداف المؤسسة (الوردات، 2013: 273).

هـ - **التدقيق البيئي:** يهدف هذا النوع إلى قياس مدى الالتزام بالأنظمة الخاصة بالبيئة والتلوث وما يمكن أن يواجه الوحدة الاقتصادية، والحفاظ على الأنظمة البيئية وحمايتها من مختلف المصادر التي تؤدي إلى تدهور الأنظمة البيئية ومواردها وحماية البيئة من الاستنزاف أو الإنقراض (الوردات، 2014: 290).

3- الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي للمؤسسة:

يقوم التدقيق الداخلي بمساعدة إدارة المؤسسة في تحمل مسؤولياتها عن طريق الخدمات الآتية: (شريف، 2015: 126-127)

أ- **خدمات وقائية:** وتتمثل في الإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي من أجل:

أولاً- حماية موجودات المؤسسة وممتلكاتها من السرقة والاختلاس ومختلف المخاطر المحتملة.
ثانياً- منع الغش والاختلاس، إذ تقع مسؤولية إكتشاف ذلك على الإدارة، بينما يقع على عاتق المدقق الداخلي مسؤولية تقييم كفاية وفاعلية الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة للحيلولة دون وقوع الغش والاختلاس.

ب- **خدمات تقييمية:** وتتمثل في الإجراءات التي يتخذها المدقق الداخلي من أجل:

أولاً- تحديد كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، إذ تخضع جميع الأنشطة والعمليات في المؤسسة للتقييم والمتابعة من طرف المدقق الداخلي.

ثانياً- التأكد من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة من قبل الإدارة، ومن التشريعات والقوانين السارية المفعول التي تخضع لها المؤسسة.

ج- **خدمات إنشائية:** وتتمثل في المهام التي يقوم بها المدقق الداخلي والتي تسعى إلى توفير البيانات حول:

أولاً- المعلومات المالية والمعلومات التشغيلية المقدمة للإدارة العليا والتأكد من أنها تتسم بمستويات عالية من الصحة والمصداقية، وإنها دقيقة وكاملة ويمكن للإدارة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

ثانياً- الأهداف والإجراءات التي وضعتها الإدارة، والتأكد من أنها متوافقة مع أهداف المؤسسة.

د- **خدمات علاجية:** وتتمثل في الإجراءات والأساليب التي يستخدمها المدقق في تصحيح الأخطاء التي يكتشفها.

4- أداء المدقق وفاعليته

يشغل الأداء النصيب الاوفر من إهتمام المؤسسات في الوقت الحاضر كونه يمثل الدافع الأساس لوجودها، كما يُعد جزءاً رئيساً يعمل على دفعها نحو مواجهة ما يحيطها من تحديات وتطورات لضمان تحسين أدائها وبما يكفل بقائها واستمرارها.

ويُشير مفهوم الأداء (Performance) في عمومهِ إلى ذلك الفعل الذي يقود إلى إنجاز الأعمال كما يجب أن تنجز، والذي يتصف بالشمولية والاستمرار، ومن ثم فإنه بهذا المعنى يُعد المحدد لنجاح المؤسسة وبقائها في أسواقها المستهدفة، كما يعكس في الوقت نفسه مدى قدرتها على التكيف مع بيئتها أو فشلها في تحقيق التأقلم المطلوب (شرف الدين، 2012: 50-51).

ولقد عرّف الأداء بأنه "جهد يهدف إلى تحويل المدخلات الخاصة بالتنظيم إلى عدد من المخرجات كمنتجات ذات مواصفات محددة بأقل تكلفة ممكنة" (ابو كريم، 2013: 21)، كما عرّف بأنه "العلاقة بين النتيجة والمجهود، وهو أيضاً معلومة كمية في أغلب الأحيان تبين درجة بلوغ الغايات والأهداف والمعايير والخطط المتبعة في المؤسسة"، (بريش ويحيائي، 2012: 29).

وفي مجال التدقيق الداخلي، عرّف أداء للمدقق الداخلي بأنه "مستوى إنجاز المدقق الداخلي في تحقيق الأهداف المرتبطة بطبيعة مسؤولياته والمهام الموكلة له (Zureigat & AL-Moshaigeh, 2014: 74)، لذلك يشتمل أداء المدقق الداخلي على الآتي (سعدودي، 2015: 7):

- ✓ فحص ودراسة وتحليل نظم الرقابة والضبط الداخلية وتقييم مدى كفايتها وفعاليتها.
 - ✓ التحقق من وجود موجودات المؤسسة وصحة قيدها بالدفاتر وكفاية وسائل حمايتها من الخسائر بأنواعها كافة.
 - ✓ مراجعة الدفاتر والسجلات وفحص المستندات لاكتشاف الأخطاء والتلاعب ومنع تكرار حدوثها مستقبلاً.
 - ✓ تقييم نوعية الأداء في تنفيذ السياسات المقررة.
 - ✓ إبداء التوصيات لتحسين أساليب العمل.
 - ✓ التحقق من مدى مراعاة السياسات الموضوعية للخطط المرسومة والالتزام بها.
 - ✓ تحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة بتقديم الخدمات لأعضاء الإدارة.
- وفي الإتجاه الآخر، يُشير مصطلح الفاعلية (Effectiveness) إلى درجة التطابق بين الأهداف التنظيمية والنتائج المتحققة كما يُشير إلى مستوى صلاحية العناصر المستخدمة (المدخلات) للحصول على النتائج المطلوبة (المخرجات).

وبالجمع بين المدلولين يمكن توضيح فاعلية الأداء على أنها مجموعة الأنشطة والإجراءات التي يتم القيام بها بهدف الوصول إلى نتائج مرضية دون إهدار للوقت، أو الجهد (المساعد، 2006: بلا رقم صفحة).

ويمكن القول، أن وظيفة التدقيق الداخلي تساعد المؤسسة في تحقيق أهدافها بإضافة قيمة لعملياتها وأنشطتها، عن طريق ما تقدمه من توصيات ودراسات واقتراحات ومشورة، وحتى تتمكن هذه الوظيفة من إضافة قيمة، وتكون حينئذ فاعلة، يجب أن تقوم بأداء وظائفها المناطة بها، وهذا يستلزم توفر مجموعة من المتطلبات والقواعد المتعلقة بالمدققين الداخليين، وبالنواحي التنظيمية لوظيفة التدقيق الداخلي، وبطريقة إدارتها، ويعملية التدقيق ذاتها والذي من شأنه ضمان التنفيذ الناجح لمهام التدقيق الداخلي بأعلى مراتب الفاعلية (جمعة، 2013: 35).

ويرى الكثيرون إلى أن هنالك تدني في مستوى أداء المدقق الداخلي مما يؤثر على فاعلية تنفيذه للمهام المكلف بتنفيذها، منها (محمد، 2012: 13-14)

✓ اقتصار نطاق الفحص والتدقيق على جانب التدقيق السابق للصرف حصراً من دون تعزيزه لجميع أوجه النشاط في المؤسسة.

✓ تقادم القوانين والأنظمة الخاصة بكل وزارة من الوزارات إضافة إلى عدم وضوحها وتغطيتها للموضوعات كافة.

✓ افتقار المدقق الداخلي لاستقلاليته مما يضعف من إجراءاته المتخذة لتنفيذ العمل.

✓ عدم ملائمة التحصيل الدراسي لعدد من موظفي أقسام التدقيق الداخلي مع العمل التدقيقي المنفذ من قبلهم، إضافة إلى عدم إشراكهم بدورات وورش عمل لتطوير قابليتهم وبما يتلاءم مع التطورات والتغيرات الحاصلة وخاصة فيما يتعلق بعملهم التدقيقي.

✓ عدم القيام بزيارات ميدانية لواقع عمل النشاط وبما يؤمن تحديد نقاط القوة والضعف في نظم الوحدات.

✓ الافتقار لوجود برنامج تدقيقي يوضع بصورة مسبقة مشتملاً على تفاصيل الأنشطة المطلوب تدقيقها وفق خطة وتوقيات زمنية، مع بيان الأشخاص المكلفين بها ونسب التدقيق وحسب أهمية النشاط.

✓ الافتقار لوجود خطة لتحديد أساليب العمل والموارد البشرية والمادية المتاحة للأجهزة وتحديد البدائل.

✓ عدم فصل المهام والواجبات الممنوحة للموظفين، مما يؤدي إلى إضعاف عمليات الرقابة والضبط اللازمة لتحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية.

وعليه، ولكي تنتهز إدارة المؤسسة بأداء المدقق الداخلي بأقصى مراتب الفاعلية، ينبغي عليها مراعاة الآتي (هلال، 1996: بلا رقم صفحة) نقلاً عن (الصفيري، 2012: 27-28):

- تحديد أسباب ضعف الأداء وتقديم حلول فورية ومبتكرة لها.
- الاهتمام بأسباب ضعف الأداء، وذلك من خلال وضع خطة عمل تنفيذية للقضاء عليها.
- تمكين المدقق الداخلي من إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحسين أداءه.
- وضع نظام متكامل لغرض تحسين الأداء وتحقيق أهداف المؤسسة.

المحور الرابع: الجانب التطبيقي

يتضمن هذا المحور عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات البحث واستعراض أبرز النتائج التي تم التوصل إليها، عن طريق إعداد استمارة استبانة وزعت على عينة قوامها (50) مفردة تم إسترداد (41) مفردة ونسبة (82%)، كما تم استخدام الأسلوب العشوائي في إختيار هذه العينة من مجتمع الدراسة الذي تكون من عدد من المدققين الداخليين العاملين في رئاسة جامعة القادسية الحكومية وتشكيلاتها باستخدام برمجية (SPSS) لتحليل البيانات والتوصل إلى النتائج، ولقد تألفت الاستبانة الإحصائية الموزعة من جزأين، هما:

- 1- الجزء الاول: ويتكون من عدة أسئلة تتعلق بـ(3) متغيرات وصفية وهي (المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، سنوات الخبرة).
 - 2- الجزء الثاني: يتناول أجهزة التدقيق الداخلي وفاعلية أدائها في مكافحة الفساد الإداري والمالي، وتم تقسيمه على محورين وكالآتي:
 - المحور الاول: تقييم تأثير مهام أجهزة التدقيق الداخلي في رفع فاعلية أدائها، وتكون من (14) فقرة.
 - المحور الثاني: تقييم تأثير الكشف عن مفاصل الفساد الإداري والمالي داخل الوحدة في فاعلية أداء أجهزة التدقيق الداخلي، وتكون من (6) فقرة.
- وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من (5) إجابات، إذ إن الدرجة (5) تعني موافق بشدة، والدرجة (1) تعني غير موافق بشدة، والجدول (1) في أدناه يصور تصنيف الإجابات، وكما يأتي:

الجدول (1) تصنيف الإجابات

التصنيف	الأثر عال بشدة	الأثر عال	الأثر متوسط	الأثر ضعيف	الأثر ضعيف جداً
الدرجة	5	4	3	2	1

1- الشروط العلمية للاستبانة:

أ- صدق الاستبانة: يقصد به أن يقيس الاستبيان ما وضع لقياسه، بمعنى شموله لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

أولاً- صدق أداة الدراسة

تم عرض الاستبانة على مجموعة من الخبراء والمختصين في الاختصاصات الآتية: (التدقيق، المحاسبة، علم الإحصاء،)، وعدّ الباحثون الفقرات التي حصلت على موافقة الخبراء بنسبة (88%) من آرائهم هي فقرات صحيحة ومقبولة وتماشياً مع توصية بلوم وآخرون (1983)، ففي هذا الصدد يقول "إذا حصلت نسبة الاتفاق بين المحكمين (75%) أو أكثر يمكن الشعور بالارتياح من صدق المقياس".

وبعد الأخذ بآراء الخبراء من أجل حذف بعض الفقرات غير الصالحة وإضافة وتعديل ودمج البعض الآخر بسبب التشابه بالمعنى والمضمون، تمت المعالجة وفق تلك الآراء.

ثانياً- صدق المقياس

1- الاتساق الداخلي: يقصد به مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي اليه هذه الفقرة، ويتم ذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الاستبانة والدرجة الكلية للمحور نفسه، والجدول ان (2،3) اللاحقان يوضحان معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحورين (الاول والثاني) والدرجة الكلية للمحورين (الاول والثاني)، والذي $r = 0.95$ > 0.9 > 0.8 > 0.7 > 0.6 > 0.5 > 0.4 > 0.3 > 0.2 > 0.1 > 0 > -0.1 > -0.2 > -0.3 > -0.4 > -0.5 > -0.6 > -0.7 > -0.8 > -0.9 > -1 > -0.95 > -0.9 > -0.85 > -0.8 > -0.75 > -0.7 > -0.65 > -0.6 > -0.55 > -0.5 > -0.45 > -0.4 > -0.35 > -0.3 > -0.25 > -0.2 > -0.15 > -0.1 > -0.05 > 0 > 0.05 > 0.1 > 0.15 > 0.2 > 0.25 > 0.3 > 0.35 > 0.4 > 0.45 > 0.5 > 0.55 > 0.6 > 0.65 > 0.7 > 0.75 > 0.8 > 0.85 > 0.9 > 0.95 > 1 > 0.95 > 0.9 > 0.85 > 0.8 > 0.75 > 0.7 > 0.65 > 0.6 > 0.55 > 0.5 > 0.45 > 0.4 > 0.35 > 0.3 > 0.25 > 0.2 > 0.15 > 0.1 > 0.05 > 0 > 0.05 > 0.1 > 0.15 > 0.2 > 0.25 > 0.3 > 0.35 > 0.4 > 0.45 > 0.5 > 0.55 > 0.6 > 0.65 > 0.7 > 0.75 > 0.8 > 0.85 > 0.9 > 0.95 > 1 > 0.95 > 0.9 > 0.85 > 0.8 > 0.75 > 0.7 > 0.65 > 0.6 > 0.55 > 0.5 > 0.45 > 0.4 > 0.35 > 0.3 > 0.25 > 0.2 > 0.15 > 0.1 > 0.05 > 0 > 0.05 > 0.1 > 0.15 > 0.2 > 0.25 > 0.3 > 0.35 > 0.4 > 0.45 > 0.5 > 0.55 > 0.6 > 0.65 > 0.7 > 0.75 > 0.8 > 0.85 > 0.9 > 0.95 > 1 > 0.95 > 0.9 > 0.85 > 0.8 > 0.75 > 0.7 > 0.65 > 0.6 > 0.55 > 0.5 > 0.45 > 0.4 > 0.35 > 0.3 > 0.25 > 0.2 > 0.15 > 0.1 > 0.05 > 0 > 0.05 > 0.1 > 0.15 > 0.2 > 0.25 > 0.3 > 0.35 > 0.4 > 0.45 > 0.5 > 0.55 > 0.6 > 0.65 > 0.7 > 0.75 > 0.8 > 0.85 > 0.9 > 0.95 > 1 > 0.95 > 0.9 > 0.85 > 0.8 > 0.75 > 0.7 > 0.65 > 0.6 > 0.55 > 0.5 > 0.45 > 0.4 > 0.35 > 0.3 > 0.25 > 0.2 > 0.15 > 0.1 > 0.05 > 0 > 0.05 > 0.1 > 0.15 > 0.2 > 0.25 > 0.3 > 0.35 > 0.4 > 0.45 > 0.5 > 0.55 > 0.6 > 0.65 > 0.7 > 0.75 > 0.8 > 0.85 > 0.9 > 0.95 > 1 > 0.95 > 0.9 > 0.85 > 0.8 > 0.75 > 0.7 > 0.65 > 0.6 > 0.55 > 0.5 > 0.45 > 0.4 > 0.35 > 0.3 > 0.25 > 0.2 > 0.15 > 0.1 > 0.05 > 0 > 0.05 > 0.1 > 0.15 > 0.2 > 0.25 > 0.3 > 0.35 > 0.4 > 0.45 > 0.5 > 0.55 > 0.6 > 0.65 > 0.7 > 0.75 > 0.8 > 0.85 > 0.9 > 0.95 > 1 > 0.95 > 0.9 > 0.85 > 0.8 > 0.75 > 0.7 > 0.65 > 0.6 > 0.55 > 0.5 > 0.45 > 0.4 > 0.35 > 0.3 > 0.25 > 0.2 > 0.15 > 0.1 > 0.05 > 0 > 0.05 > 0.1 > 0.15 > 0.2 > 0.25 > 0.3 > 0.35 > 0.4 > 0.45 > 0.5 > 0.55 > 0.6 > 0.65 > 0.7 > 0.75 > 0.8 > 0.85 > 0.9 > 0.95 > 1 > 0.95 > 0.9 > 0.85 > 0.8 > 0.75 > 0.7 > 0.65 > 0.6 > 0.55 > 0.5 > 0.45 > 0.4 > 0.35 > 0.3 > 0.25 > 0.2 > 0.15 > 0.1 > 0.05 > 0 > 0.05 > 0.1 > 0.15 > 0.2 > 0.25 > 0.3 > 0.35 > 0.4 > 0.45 > 0.5 > 0.55 > 0.6 > 0.65 > 0.7 > 0.75 > 0.8 > 0.85 > 0.9 > 0.95 > 1 > 0.95 > 0.9 > 0.85 > 0.8 > 0.75 > 0.7 > 0.65 > 0.6 > 0.55 > 0.5 > 0.45 > 0.4 > 0.35 > 0.3 > 0.25 > 0.2 > 0.15 > 0.1 > 0.05 > 0 > 0.05 > 0.1 > 0.15 > 0.2 > 0.25 > 0.3 > 0.35 > 0.4 > 0.45 > 0.5 > 0.55 > 0.6 > 0.65 > 0.7 > 0.75 > 0.8 > 0.85 > 0.9 > 0.95 > 1 > 0.95 > 0.9 > 0.85 > 0.8 > 0.75 > 0.7 > 0.65 > 0.6 > 0.55 > 0.5 > 0.45 > 0.4 > 0.35 > 0.3 > 0.25 > 0.2 > 0.15 > 0.1 > 0.05 > 0 > 0.05 > 0.1 > 0.15 > 0.2 > 0.25 > 0.3 > 0.35 > 0.4 > 0.45 > 0.5 > 0.55 > 0.6 > 0.65 > 0.7 > 0.75 > 0.8 > 0.85 > 0.9 > 0.95 > 1 > 0.95 > 0.9 > 0.85 > 0.8 > 0.75 > 0.7 > 0.65 > 0.6 > 0.55 > 0.5 > 0.45 > 0.4 > 0.35 > 0.3 > 0.25 > 0.2 > 0.15 > 0.1 > 0.05 > 0 > 0.05 > 0.1 > 0.15 > 0.2 > 0.25 > 0.3 > 0.35 > 0.4 > 0.45 > 0.5 > 0.55 > 0.6 > 0.65 > 0.7 > 0.75 > 0.8 > 0.85 > 0.9 > 0.95 > 1 > 0.95 > 0.9 > 0.85 > 0.8 > 0.75 > 0.7 > 0.65 > 0.6 > 0.55 > 0.5 > 0.45 > 0.4 > 0.35 > 0.3 > 0.25 > 0.2 > 0.15 > 0.1 > 0.05 > 0 > 0.05 > 0.1 > 0.15 > 0.2 > 0.25 > 0.3 > 0.35 > 0.4 > 0.45 > 0.5 > 0.55 > 0.6 > 0.65 > 0.7 > 0.75 > 0.8 > 0.85 > 0.9 > 0.95 > 1 > 0.95 > 0.9 > 0.85 > 0.8 > 0.75 > 0.7 > 0.65 > 0.6 > 0.55 > 0.5 > 0.45 > 0.4 > 0.35 > 0.3 > 0.25 > 0.2 > 0.15 > 0.1 > 0.05 > 0 > 0.05 > 0.1 > 0.15 > 0.2 > 0.25 > 0.3 > 0.35 > 0.4 > 0.45 > 0.5 > 0.55 > 0.6 > 0.65 > 0.7 > 0.75 > 0.8 > 0.85 > 0.9 > 0.95 > 1 > 0.95 > 0.9 > 0.85 > 0.8 > 0.75 > 0.7 > 0.65 > 0.6 > 0.55 > 0.5 > 0.45 > 0.4 > 0.35 > 0.3 > 0.25 > 0.2 > 0.15 > 0.1 > 0.05 > 0 > 0.05 > 0.1 > 0.15 > 0.2 > 0.25 > 0.3 > 0.35 > 0.4 > 0.45 > 0.5 > 0.55 > 0.6 > 0.65 > 0.7 > 0.75 > 0.8 > 0.85 > 0.9 > 0.95 > 1 > 0.95 > 0.9 > 0.85 > 0.8 > 0.75 > 0.7 > 0.65 > 0.6 > 0.55 > 0.5 > 0.45 > 0.4 > 0.35 > 0.3 > 0.25 > 0.2 > 0.15 > 0.1 > 0.05 > 0 > 0.05 > 0.1 > 0.15 > 0.2 > 0.25 > 0.3 > 0.35 > 0.4 > 0.45 > 0.5 > 0.55 > 0.6 > 0.65 > 0.7 > 0.75 > 0.8 > 0.85 > 0.9 > 0.95 > 1 > 0.95 > 0.9 > 0.85 > 0.8 > 0.75 > 0.7 > 0.65 > 0.6 > 0.55 > 0.5 > 0.45 > 0.4 > 0.35 > 0.3 > 0.25 > 0.2 > 0.15 > 0.1 > 0.05 > 0 > 0.05 > 0.1 > 0.15 > 0.2 > 0.25 > 0.3 > 0.35 > 0.4 > 0.45 > 0.5 > 0.55 > 0.6 > 0.65 > 0.7 > 0.75 > 0.8 > 0.85 > 0.9 > 0.95 > 1 > 0.95 > 0.9 > 0.85 > 0.8 > 0.75 > 0.7 > 0.65 > 0.6 > 0.55 > 0.5 > 0.45 > 0.4 > 0.35 > 0.3 > 0.25 > 0.2 > 0.15 > 0.1 > 0.05 > 0 > 0.05 > 0.1 > 0.15 > 0.2 > 0.25 > 0.3 > 0.35 > 0.4 > 0.45 > 0.5 > 0.55 > 0.6 > 0.65 > 0.7 > 0.75 > 0.8 > 0.85 > 0.9 > 0.95 > 1 > 0.95 > 0.9 > 0.85 > 0.8 > 0.75 > 0.7 > 0.65 > 0.6 > 0.55 > 0.5 > 0.45 > 0.4 > 0.35 > 0.3 > 0.25 > 0.2 > 0.15 > 0.1 > 0.05 > 0 > 0.05 > 0.1 > 0.15 > 0.2 > 0.25 > 0.3 > 0.35 > 0.4 > 0.45 > 0.5 > 0.55 > 0.6 > 0.65 > 0.7 > 0.75 > 0.8 > 0.85 > 0.9 > 0.95 > 1 > 0.95 > 0.9 > 0.85 > 0.8 > 0.75 > 0.7 > 0.65 > 0.6 > 0.55 > 0.5 > 0.45 > 0.4 > 0.35 > 0.3 > 0.25 > 0.2 > 0.15 > 0.1 > 0.05 > 0 > 0.05 > 0.1 > 0.15 > 0.2 > 0.25 > 0.3 > 0.35 > 0.4 > 0.45 > 0.5 > 0.55 > 0.6 > 0.65 > 0.7 > 0.75 > 0.8 > 0.85 > 0.9 > 0.95 > 1 > 0.95 > 0.9 > 0.85 > 0.8 > 0.75 > 0.7 > 0.65 > 0.6 > 0.55 > 0.5 > 0.45 > 0.4 > 0.35 > 0.3 > 0.25 > 0.2 > 0.15 > 0.1 > 0.05 > 0 > 0.05 > 0.1 > 0.15 > 0.2 > 0.25 > 0.3 > 0.35 > 0.4 > 0.45 > 0.5 > 0.55 > 0.6 > 0.65 > 0.7 > 0.75 > 0.8 > 0.85 > 0.9 > 0.95 > 1 > 0.95 > 0.9 > 0.85 > 0.8 > 0.75 > 0.7 > 0.65 > 0.6 > 0.55 > 0.5 > 0.45 > 0.4 > 0.35 > 0.3 > 0.25 > 0.2 > 0.15 > 0.1 > 0.05 > 0 > 0.05 > 0.1 > 0.15 > 0.2 > 0.25 > 0.3 > 0.35 > 0.4 > 0.45 > 0.5 > 0.55 > 0.6 > 0.65 > 0.7 > 0.75 > 0.8 > 0.85 > 0.9 > 0.95 > 1 > 0.95 > 0.9 > 0.85 > 0.8 > 0.75 > 0.7 > 0.65 > 0.6 > 0.55 > 0.5 > 0.45 > 0.4 > 0.35 > 0.3 > 0.25 > 0.2 > 0.15 > 0.1 > 0.05 > 0 > 0.05 > 0.1 > 0.15 > 0.2 > 0.25 > 0.3 > 0.35 > 0.4 > 0.45 > 0.5 > 0.55 > 0.6 > 0.65 > 0.7 > 0.75 > 0.8 > 0.85 > 0.9 > 0.95 > 1 > 0.95 > 0.9 > 0.85 > 0.8 > 0.75 > 0.7 > 0.65 > 0.6 > 0.55 > 0.5 > 0.45 > 0.4 > 0.35 > 0.3 > 0.25 > 0.2 > 0.15 > 0.1 > 0.05 > 0 > 0.05 > 0.1 > 0.15 > 0.2 > 0.25 > 0.3

فاعلية أداء أجهزة التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد الإداري والمالي: دراسة استطلاعية تحليلية لأراء عينة من المدققين الداخليين العاملين في جامعة القادسية

الجدول (2) معامل الارتباط بين فقرات المحور الاول من محاور الاستبانة

القيمة الاحتمالية (sig)	معامل ارتباط بيرسون	اسئلة المحور الاول
0,044	0,316*	1 تنفيذ خطة التدقيق الداخلي ومتابعة تنفيذ عمليات التدقيق بما يتوافق مع منهجية التدقيق الداخلي في الوحدة الاقتصادية. الإقتصادية. بشكل دوري.
0,008	0,41*	2 تطبيق الضوابط الوظيفية لإدارة العمليات ومنع حدوث الأخطاء والمخالفات بالوحدة الاقتصادية ومراجعتها وتحسينها بشكل دوري.
0,016	0,375*	3 الإدارة وتوجيه العمل وتحمل مسؤولية جميع العمليات داخل الوحدة الاقتصادية.
0,001	0,482*	4 دراسة التقارير الدورية لنشاط التشكيلات الفرعية ومقارنتها مع الخطط المرسومة.
0,000	0,549*	5 تقييم القرارات المؤسسية المتخذة والتحقق من مدى انجاسها مع القوانين المعتمدة والتوجهات التي يقوم عليها عمل الوحدة الاقتصادية ونشاطها.
0,000	0,497*	6 التأكد من إمكانية الاعتماد على البيانات الإدارية التي تتولد داخل الوحدة الاقتصادية في اتخاذ القرارات الصائبة.
0,000	0,599*	7 تقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر داخل الوحدة الاقتصادية.
0,002	0,47*	8 مطابقة العمليات المنجزة للقوانين واللوائح المنظمة لأنشطة الوحدة الاقتصادية، وتحديد ما إذا كانت أنظمة الرقابة الداخلية كافية
0,003	0,449*	9 المتابعة الدورية لمؤشرات الأداء التشغيلية ووضع المقترحات اللازمة لتحسين وتطوير العمل.
0,000	0,621*	10 تحفيز اعضاء الفريق لضمان تحقيق الكفاءة والفاعلية وتقديم العمل بأعلى جودة.

القيمة الاحتمالية (sig)	معامل ارتباط بيرسون	اسئلة المحور الاول
0,000	0,527*	11
0,001	0,51*	12
0,000	0,636*	13
0,009	0,402*	14

* الارتباط دال إحصائياً عند 0,05 مستوى معنوية

الجدول (3) معامل الارتباط بين فقرات المحور الثاني من محاور الاستبانة

القيمة الاحتمالية (sig)	معامل ارتباط بيرسون	اسئلة المحور الثاني
0,000	0,706*	15
0,001	0,515*	16
0,035	0,33*	17
0,001	0,512*	18

فاعلية أداء أجهزة التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد الإداري والمالي: دراسة استطلاعية تحليلية لأراء عينة من المدققين الداخليين العاملين في جامعة القادسية

القيمة الاحتمالية (sig)	معامل ارتباط بيرسون	أسئلة المحاور الثاني	
0,000	0,599*	تدقيق شكاوى المواطنين بوصفها أحد المحاور المهمة لكشف الفساد الإداري والمالي ورفع النتائج والتوصيات.	19
0,006	0,423*	توفير معلومات صادقة عن العمل المنفذ داخل الوحدة الإقتصادية.	20

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى $0,05 < \alpha$ معنوية

2-الصدق البنائي: يُعد الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الإدارة للوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور البحث بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، والجدول (4) في الأدنى يوضح إن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $0,05 < \alpha$ وبذلك تُعد محاور الاستبانة كافة صادقة لما وضعت لقياسه:

الجدول (4) معامل الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

القيمة الاحتمالية (sig)	معامل ارتباط بيرسون	المجال
0,000	0,933*	تقييم تأثير مهام أجهزة التدقيق الداخلي في رفع فاعلية أدائها
0,009	0,401*	تقييم تأثير الكشف عن مفاصل الفساد الإداري والمالي داخل الوحدة في فاعلية أداء أجهزة التدقيق الداخلي

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية $0,05 < \alpha$

ب- ثبات الاستبانة: يقصد بثبات الاستبانة هو ان يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أُعيد تطبيقه عدة مرات متتالية، وقد تم التحقق من ثبات استبانة البحث من خلال معامل الفاكرونباخ، وكانت النتائج كما في الجدول (5) في الأدنى:

الجدول (5) معامل الفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

الصدق الذاتي	معامل الفا كرونباخ	عدد الفقرات	المجال
0,864	0,747	14	تقييم تأثير مهام أجهزة التدقيق الداخلي في رفع فاعلية أدائها

0,775	0,601	6	تقييم تأثير الكشف عن مفاصل الفساد الإداري والمالي داخل الوحدة في فاعلية أداء أجهزة التدقيق الداخلي
0,834	0,695	20	جميع المحاور

الصدق الذاتي = الجذر التربيعي لمعامل الفاكرونيباخ

من الجدول (5) في الأعلى يؤثر إن قيمة الفاكرونيباخ مرتفعة نوعاً ما لكل مجال، إذ كانت للمحور الاول، والتي بلغت على التوالي (0,747) وللمحور الثاني (0,601)، بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0,695) وهذا يعني إن الثبات مرتفع ودال إحصائياً، وبذلك تكون الاستبانة بصيغتها النهائية تتفرد بالصدق والثبات، مما يجعلها صالحة للتحليل والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها

2- تحليل أجوبة استمارة الاستبيان:

أ- تحليل الجزء الخاص بالمتغيرات الوصفية لعينة البحث:

الجدول (6) في الأدنى يبين توزيع أفراد عينة البحث وفق متغيرات (المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، عدد سنوات الخدمة)، وعلى النحو الآتي:

الجدول (6) (المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، عدد سنوات الخدمة) توزيع عينة البحث وفق

متغيرات

المتغير	سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	من 11 إلى 15 سنة	أكثر من 15 سنة	المجموع	
						تكرار	نسبة %
المؤهل العلمي	دبلوم	4	2			6	15%
	بكالوريوس	1	4	7	18	30	73%
	ماجستير		1	1	3	5	12%
	محاسبة		1	3	21	25	60%
التخصص الأكاديمي	إدارة أعمال	1	3	4		8	20%
	علوم مالية وإدارية	1				1	3%
	اقتصاد		3	1		4	10%
	أخرى	3				3	7%

من الجدول (6) في الأعلى نلاحظ إن أغلب أفراد عينة الاستبانة هم ممن يمتلكون خبرة أكثر من (15) سنة وكانت نسبتهم أكثر من (50%) وأقل نسبة كانت للذين يمتلكون خبرة (أقل من 5 سنوات) وكانت نسبتهم (12%).

كما يتضح إن نسبة (73%) من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس و (15%) دبلوم و (12%) ماجستير وهذا يعطي بعداً إيجابياً للاستبانة ويعزز إجابة المستجيبين. ومن الجدول السابق يتضح إن نسبة (60%) من عينة الدراسة مساهم الوظيفي محاسبة و (20%) إدارة إعمال و (10%) اقتصاد و (7%)، (3%) أخرى وعلوم مالية على التوالي.

ب- تحليل الجزء الخاص بأسئلة محاور الاستبانة:

لاختبار فرضيات البحث تم استخدام اختبار T لعينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة أم $>$ لا، فإذا كانت (0,05 sig) نقبل الفرضية أما إذا $<$ كانت (0,05 sig) نرفض الفرضية، أي إذا كانت قيمة الاختبار موجبة فمعناه إن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة والعكس صحيح.

أولاً- الفرضية الأولى: (لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0,05) بين التطبيق السليم للخطط والإجراءات الموضوعية من قبل أجهزة التدقيق الداخلي وبين زيادة فاعلية أدائها في مواجهة ظاهرة الفساد الإداري والمالي).

سيتم اختبار هذه الفرضية وفق تحليل المحور الأول، إذ تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي (3) أم لا، وكما موضح في الجدول (7) في الأدنى:

الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الموافقة للمحور الأول ودرجة الأهمية

اسئلة المحور الاول	المتوسط	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (sig)	مستوى الأهمية
1 تنفيذ خطة التدقيق الداخلي ومتابعة تنفيذ عمليات التدقيق بما يتوافق مع منهجية التدقيق الداخلي في الوحدة الاقتصادية.	4,46	10,785	0.00*	2
2 تطبيق الضوابط الوظيفية لإدارة العمليات ومنع حدوث الأخطاء والمخالفات بالوحدة الاقتصادية ومراجعتها وتحسينها بشكل دوري.	4,27	9,37	0.00*	12

اسئلة المحور الاول	المتوسط	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (sig)	مستوى الأهمية
3 ادارة وتوجيه العمل وتحمل مسؤولية جميع العمليات داخل الوحدة الاقتصادية.	4,39	16,42	0.00*	8
4 دراسة التقارير الدورية لنشاط الشكليات الفرعية ومقارنتها مع الخطط المرسومة.	4,34	13,925	0.00*	9
5 تقييم القرارات المؤسساتية المتخذة والتحقق من مدى انسجامها مع القوانين المعتمدة والتوجهات التي يقوم عليها عمل الوحدة الاقتصادية ونشاطها.	4,41	13,521	0.00*	7
6 التأكد من إمكانية الاعتماد على البيانات الإدارية التي تتولد داخل الوحدة الاقتصادية في اتخاذ القرارات الصائبة.	4,17	9,717	0.00*	14
7 تقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر داخل الوحدة الاقتصادية.	4,22	10,771	0.00*	13
8 تقييم مدى مطابقة العمليات المنجزة للقوانين واللوائح المنظمة لأنشطة الوحدة الاقتصادية، وتحديد ما إذا كانت أنظمة الرقابة الداخلية كافية وفعالة.	4,29	13,753	0.00*	11
9 المتابعة الدورية لمؤشرات الأداء التشغيلية ووضع المقترحات اللازمة لتحسين وتطوير العمل.	4,54	13,208	0.00*	1
10 تحفيز أعضاء الفريق لضمان تحقيق الكفاءة والفاعلية وتقديم العمل بأعلى جودة.	4,32	12,276	0.00*	10
11 القيام بالزيارات الميدانية المكثفة لمواقع الوحدة الاقتصادية.	4,41	10,468	0.00*	6
12 متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير المدقق الخارجي أو الصادرة عن الجهات الرقابية ذات العلاقة واتخاذ الإجراءات اللازمة بصدد الإيعاز لتصفيتها.	4,41	15,338	0.00*	5
13 متابعة أعمال اللجان المشكلة في الوحدة الاقتصادية والتحقق من أداء واجباتها بصورة	4,41	1,706	0.00*	4

فاعلية أداء أجهزة التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد الإداري والمالي: دراسة استطلاعية تحليلية لأراء عينة من المدققين الداخليين العاملين في جامعة القادسية

اسئلة المحور الاول	المتوسط	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (sig)	مستوى الأهمية
سليمة ودون تأخير .				
دراسة الظواهر السلبية وجوانب القصور المتكررة وما يصاحبها من ثغرات ضد القوانين والأنظمة المعمدة.	4,44	15,521	0.00*	3
جميع فقرات المحور الاول	4,36	25,212	0.00*	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى $0.05 < p < 0.01$ دلالة

من الجدول (7) في الأعلى، نجد الآتي:

1- إن أعلى متوسط هو في الفقرة (9) (المتابعة الدورية لمؤشرات الأداء التشغيلية ووضع المقترحات اللازمة لتحسين وتطوير العمل) والذي بلغ (4,54)، بينما أقل متوسط كان للفقرة السادسة (التأكد من إمكانية الاعتماد على البيانات الإدارية التي تتولد داخل الوحدة الاقتصادية في اتخاذ القرارات الصائبة) والذي بلغ (17,4)، وإن جميع المتوسطات لفقرات المحور دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0,05) واحتمالية تساوي (0,00)، وهذا يعني إن هنالك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرات.

2- من خلال ملاحظة المتوسط لجميع فقرات المحور نجد إن قيمة المتوسط (4,36) وهذا يؤكد إن الإتجاه العام لأفراد عينة الاستطلاع نحو (الأثر عال بشدة) وكذلك المتوسط دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0,05).

3- من خلال نتائج قيم T والقيم الاحتمالية للفقرات والاتجاه العام للمحور فإننا نرفض الفرضية الاولى عند مستوى دلالة (0,05)، أي بمعنى (يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0,05) بين التطبيق السليم للخطط والإجراءات الموضوعية من قبل أجهزة التدقيق الداخلي وبين زيادة فاعلية أدائها في مواجهة ظاهرة الفساد الإداري والمالي).

ثانياً- الفرضية الثانية: (لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0,05) بين فاعلية أداء أجهزة التدقيق الداخلي وبين تأثيرها في الكشف عن مفاصل الفساد الإداري والمالي داخل المؤسسة). وبنفس أسلوب الفرضية الاولى سيتم اختبار T لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الإستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي (3) ام لا، وكما موضح في الجدول (8) في الأدنى:

الجدول (8) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (sig) لكل فقرة من فقرات المحور الثاني

الفقرة	المتوسط	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (sig)	مستوى الأهمية
15	4,29	13,753	0.00*	6
16	4,49	18,825	0.00*	3
17	4,37	13,218	0.00*	4
18	4,49	14,949	0.00*	2
19	4,34	11,793	0.00*	5
20	4,59	18,571	0.00*	1
جميع فقرات المحور الثاني	4,426	28,921	0.00*	

• المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند $p < 0.05$ مستوى دلالة

من الجدول (8) في الأعلى يؤشر الآتي:

1- من خلال ملاحظة المتوسط لجميع فقرات المحور نجد أن قيمة المتوسط (4,426) وهذا يؤكد إن الاتجاه العام لأفراد عينة الاستطلاع نحو (الأثر عال بشدة) وكذلك المتوسط دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0,05).

2- من خلال نتائج قيم T والقيم الاحتمالية للفقرات والاتجاه العام للمحور فإننا نرفض الفرضية الثانية عند مستوى دلالة (0,05)، أي بمعنى (يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0,05) بين

فاعلية أداء أجهزة التدقيق الداخلي وبين تأثيرها في الكشف عن مفاصل الفساد الإداري والمالي داخل المؤسسة).

المحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات

- 1- إن التطبيق السليم للخطط والإجراءات الموضوعة من قبل أجهزة التدقيق الداخلي بأعلى مراتب الفاعلية له دور واضح في مواجهة الفساد الإداري والمالي وبواعثه الخطرة.
- 2- تفنقر المؤسسات الحكومية عموماً إلى وجود إستراتيجية شاملة لتقييم فاعلية أداء أجهزة التدقيق الداخلي العاملة تحت لوائها وبما يتناغم مع المهام التي تضطلع بها تلك الأجهزة.
- 3- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بأن الاتجاه العام لأفراد عينة الاستبانة يسير نحو (الأثر عال بشدة) في تقييم تأثير مهام أجهزة التدقيق الداخلي على رفع فاعلية أدائها في الكشف عن مفاصل الفساد الإداري والمالي في المؤسسات.
- 4- قلة المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تسلط الضوء على أداء أجهزة التدقيق الداخلي وفعاليتها في محاربة الفساد الإداري والمالي المستشري بقوة الريح بين صفوف مؤسسات الدولة عموماً.

ثانياً: التوصيات

- 1- إعادة النظر بالخطط والإجراءات المعتمدة من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في أداء عملها، وبما يكفل التطبيق السليم للعمل المنفذ ومناهضة الفساد بأشكاله كافة (إدارياً، ومالياً، الخ).
- 2- ضرورة قيام المؤسسات الحكومية ببناء إستراتيجية شاملة لتقييم فاعلية أداء أجهزة التدقيق الداخلي العاملة تحت لوائها وبما ينسجم مع الأهداف التي تروم بلوغها.
- 3- العمل على بناء مهارات ومعارف أجهزة التدقيق الداخلي بصورة مستمرة، وبما ينعكس إيجاباً على فاعلية أدائها في محاربة الفساد الإداري والمالي والحد منه.
- 4- ضرورة إلزام مؤسسات الدولة عموماً والجامعات خصوصاً بتنفيذ حملات تقييف وتوعية للموظفين بأهمية دور أجهزة التدقيق الداخلي في محاربة الفساد الإداري والمالي، عن طريق إقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل بهذا الشأن وبما يؤمن تحقيق الهدف المنشود من إنشاءها.

المصادر:

أولاً- المصادر العربية:

الكتب:

- 1- الإتحاد الدولي للمحاسبين، "إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة"، ج1، طبعة 2012، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المكتبة الوطنية، عمان- المملكة الأردنية الهاشمية، 2012.
- 2- جمعة، أحمد حلمي، "الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكد"، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- المملكة الأردنية الهاشمية، 2009.
- 3- الحدر، زهير، "علم تدقيق الحسابات"، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان- المملكة الأردنية الهاشمية، 2010.
- 4- الخطيب، خالد، "مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص"، مكتبة المجمع العربي لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- المملكة الأردنية الهاشمية، 2010.
- 5- داود، عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ، "الفساد والإصلاح: دراسة منشورة"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق- سوريا، 2003.
- 6- سعيد، محمد السيد، ومرعي، إيمان، "الفساد في مصر: دراسة حالة مصر، 2004-1952 في كتاب الفساد"، 2007.
- 7- عبد الله، خالد أمين، "علم تدقيق الحسابات- الناحية النظرية والعملية"، جامعة البلقاء، دار وائل للنشر، عمان- المملكة الأردنية الهاشمية، 2007.
- 8- عثمان، عبد الرزاق، "أصول التدقيق والرقابة الداخلية"، ط2، بغداد- جمهورية العراق، 1999.
- 9- لطفي، أمين السيد أحمد، "دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد"، الدار الجامعية، 2007.
- 10- هلال، محمد عبد الغني، "مهارات إدارة الأداء"، مركز تطوير الأداء/ القاهرة- جمهورية مصر العربية، 1996.
- 11- الوردات، خلف عبد الله، "دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان- المملكة الأردنية الهاشمية، 2014.
- 12- الوردات، خلف عبد الله، "دليل التدقيق الداخلي"، دار الرابية للنشر والتوزيع، عمان- المملكة الأردنية الهاشمية، 2013.

الرسائل والاطاريح :

- 1- أبو كريم، أيمن محمد أحمد، "علاقة نظم المعلومات الإدارية في تحسين الأداء الإداري: دراسة ميدانية بالتطبيق على المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة"، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الأزهر/ عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي- كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/ قسم إدارة الأعمال، غزة- فلسطين، 2013.
- 2- جبريل، عبد القادر جبريل فرج، "الفساد الإداري عائق الإدارة والتنمية والديمقراطية"، بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال - الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، بريطانيا، 2010.
- 3- جمعة، همام ونور الدين، مزياني، "تقييم فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية العامة: دراسة ميدانية"، دراسة منشورة، 2013.
- 4- الحراحشة، عبد المجيد، "الفساد الإداري: دراسة ميدانية لوجهات نظر العاملين في أجهزة مكافحة الفساد الإداري في القطاع الحكومي الأردني"، رسالة ماجستير علوم في الإدارة العامة مقدمة إلى مجلس كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية-جامعة اليرموك، أربد، (غير منشورة)، 2003.
- 5- السالم، عبدالله بن عبد الكريم، "إستراتيجية الحد من الفساد الإداري: حالة دراسية عن المملكة العربية السعودية"، ندوة إدارة المال العام - التخصيص والاستخدام وورش عمل تسوية المنازعات المالية كوالالمبور - ماليزيا، 25-29/10/2009.
- 6- سعدودي، نور الإسلام، " دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تقرت"، بحث مقدم لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية/ فرع علوم مالية ومحاسبية/ تخصص دراسات محاسبية وجبابة معمقة، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ قسم علوم التجارية، 2015.
- 7- شرف الدين، مومن، "دور الإدارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة نقاوس للمصبرات باتنة"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير/ تخصص الإدارة الإستراتيجية، جامعة فرحات عباس - سطيف- / كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012.
- 8- الضفيري، ممدوح سودي منوخ، "أثر تفويض السلطة على فعالية الأداء لدى العاملين بمؤسسات القطاع الحكومي بمدينة الكويت: دراسة تطبيقية على وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الشرق الاوسط/ كلية الأعمال/ قسم إدارة الأعمال، 2012.

9- عنبر، أسيل جبار، " الرقابة الداخلية ودورها في الحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسات العامة: دراسة تحليلية مع إقتراح دليل الإدارات في تصميم نظام الرقابة الداخلية على وفق معايير التدقيق الداخلي الدولية"، بحث مقدم ضمن البحوث المشاركة في المؤتمر العلمي الثالث للكلية التقنية الإدارية، بغداد- جمهورية العراق، 2016.

10- القيسي، إيناس عبد الرحمن، "دور إجراءات التدقيق في محاربة الفساد الإداري"، بحث للحصول على شهادة المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد- جمهورية العراق، 2007 .

11- كاظم، لؤي نقي، "دور أجهزة الرقابة ومسؤوليتها في منع واكتشاف التلاعب والمخالفات"، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، بغداد - جمهورية العراق، 2008 .

12- المدهون، إبراهيم رباح إبراهيم" دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة"، بحث تطبيقي مقدم إلى الجامعة الإسلامية- كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، فلسطين، 2011.

13- المساعد، مفضي، "فاعلية الأداء المؤسسي للمدارس الثانوية الحكومية في إقليم الشمال في الأردن من وجهة نظر مديري ومعلمي المدارس"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد- المملكة الأردنية الهاشمية، 2006.

الأبحاث والدراسات المنشورة

1- الأمم المتحدة، "الشفافية والمساءلة في القطاع الحكومي في بلدان عربية مختارة: سياسات وممارسات"، المكتب الإقليمي للبلدان العربية، نيويورك، 2004.

2- بكري، علي حجاج، "دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الأعمال"، المجلة العلمية لكلية التجارة - جامعة الأزهر، العدد (30)، جمهورية مصر العربية، 2000.

3- حسن، حسين محمود، "الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد الإداري في مصر: دراسة تشخيصية تحليلية"، البنك الدولي و بالتعاون مع مركز العقد الاجتماعي، وحدة البحوث والمتابعة والحوكمة، جمهورية مصر العربية، 2010.

4- حمد، فوزي حسين، "الفساد الإداري أبعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية"، وقائع الندوات العلمية التي عقدها قسم الدراسات القانونية خلال عام 2008، ط1، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، بغداد- جمهورية العراق، 2009.

5- شريقي، عمر، "التدقيق الداخلي كأحد أهم الآليات في نظام الحوكمة ودوره في الرفع من جودة الأداء في المؤسسة"، دراسة منشورة، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد (7)، الجزائر، 2015.

- 6- عبد الله، عمرو، "الإدارة الرشيدة والإصلاح الإداري والمالي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية"، ورقة عمل مقدمة بعنوان مؤشرات الإدارة الرشيدة مكافحة الفساد والتمثيل والمساءلة، القاهرة- جمهورية مصر العربية، 2009.
 - 7- عنبر، أسيل جبار، "إستراتيجية مُقترحة لمكافحة الفساد"، بحث منشور، مجلة المراقب العام/ ديوان الرقابة المالية الاتحادي، السنة الاولى، العدد(صفر)، بغداد- جمهورية العراق، 2012.
 - 8- محمد، موفق عبد الحسين، "دور التطبيق السليم لنظام الرقابة الداخلية وجهاز التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد الإداري"، ورقة عمل مقدمة للمشاركة في ورشة العمل التي تقيمها هيئة النزاهة تحت شعار (بالرقابة الداخلية نطور العمل المؤسساتي) بغداد- جمهورية العراق، 2012.
 - 9- موحى، مهدي عطية وحسين، جاسم محمد، "استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي ودورها في تعزيز الأداء المنظمي: دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمسؤولين في مكاتب المفتش العام"، دراسة منشورة، جامعة بابل الالكترونية/ مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الإدارية والإقتصادية والمالية، المجلد (20)، العدد (14)، جمهورية العراق، 2015.
 - 10- الناصر، ناصر عبيد، "دور التنمية في محاصرة الفساد"، البعث، العدد(14)، 2002.
- ثانياً- المصادر الأجنبية:

1. Zureigat, QM & AL-Moshaigeh, A., "Measuring the performance of Internal Audit Function in Soudi Listed Companies: An Empirical Study", International Busearch, 2014.
2. Khan, Muhammad Akram, "ROLE OF AUDIT IN FIGHTING CORRUPTION" Paper Prepared For Ad Hoc Group Meeting On "Ethics, Integrity, and Accountability in the Public Sector: : Rebuilding Public Trust in Government through the Implementation of the UN Convention against Corruption" 26-27 September 2006
3. Khan124@un.org.